

ورقة تحليلية

الأمازيغية في مسار الدستور والإدماج بحث في السياقات المؤطرة والرهانات المستقبلية

يحيى شوطي*
2 أكتوبر/ تشرين الأول 2021



مغربية ترتدي زيا أمازيغيا في أحد معارض الزرابي وخلفها زرابي صنعتها نساء من منطقة أمازيغية (الجزيرة)

مقدمة

لقد تكونت قناعة عالمية بأن اللغة جسر للعبور إلى التمتع بكل الحقوق المتواترة في الصكوك الدولية منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فلا نتصور ممارسة حرية التفكير والحق في التعبير دون لغة (1). ومن ثم ينطلق مبدأ العدالة اللغوية من منطلق فلسفي معرفي ينظر إلى اللغات على أنها في مرتبة واحدة تتمتع بالقدر نفسه من الأهمية، فلا توجد لغة نموذجية مثالية، ولا يوجد مجتمع أحادي، وهذه سمة من سمات المجتمعات كلها.

إن هذا السياق العالمي الذي أشرنا إليه آنفاً، أسهم في بروز عدة مفاهيم أضحت تؤطر النقاش الدولي حول اللغات وتدبير التعدد اللغوي، ويعتبر مفهوم العدالة اللغوية (Linguistic Justice) من المفاهيم الدالّة في مقاربة التعدد اللغوي من زاوية حقوقية؛ إذ يمكن اعتبارها هي الوقوف على مسافة واحدة من أفراد المجتمع من دون تحيز لطرف على حساب آخر، فهي نمط من العلاقة الاجتماعية أو السياسية يجري بموجبه معاملة كل شخص أو جماعة على أساس المساواة، وذلك استناداً إلى منظومة القيم السائدة في المجتمع، وتقع اللغة ضمن الحقوق الشخصية للأفراد والجماعات التي يضمنها القانون، وهي محاولة أو آلية يتحقق بها العدل بين اللغات (2).

قول في إدماج الأمازيغية

إن الحديث عن الأمازيغية تاريخاً وواقعاً وحتى حاضرًا، هو حديث يقتضي الإحاطة بالتاريخ والجغرافيا؛ ذلك أن عددًا من المصادر التاريخية، يشير إلى أن الأمازيغ، قد شكّلوا النواة الأولى للسكان الذين ثبت استقرارهم بشمال إفريقيا عمومًا والمغرب جزء منه. كما

أن الاعتراف الدستوري بالأمازيغية بعد دستور 2011(3)، هو في الحقيقة اعتراف بهذا التاريخ وبالواقع، كما أن الأمازيغية أسهمت بحظ وافر في الحضارة المغربية وقد شكّلت على الدوام رافدًا أساسيًا في إغناء الشخصية الوطنية المغربية.

ولقد شكّل صدور كل من القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية(4)، وكذا القانون التنظيمي رقم 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية(5)، إيدانًا بانطلاق مرحلة جديدة في مسار الأمازيغية، لغة وثقافة وأدبًا. هذه المرحلة التي تمثل تحديًا وطنيًا استجابة للمقتضى الدستوري المهم الذي نصّ على أن "الأمازيغية تعد أيضًا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدًا مشتركًا لجميع المغاربة بدون استثناء".

ملح في السياق السياسي والحقوقي المرتبط بإدماج الأمازيغية

يمكن في هذا الصدد أن نذكر ببعض المحطات المفصلية في رسم معالم السياق السياسي والحقوقي بالمغرب، والذي كان له دور حاسم في التسريع بعملية إدماج الأمازيغية في الفضاء العام، ويمكن اعتبار صدور ميثاق أكادير حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين(6)، سنة 1991، وتوقيع من طرف عدد من الجمعيات وإرساله إلى الدوائر الحكومية والحزبية، بمنزلة الانطلاقة الفعلية لرسم معالم تحرك مدني واع بالنهوض بالأمازيغية، لتتبعه بعد ذلك إشارات سياسية من طرف الدولة، وبالأخص من المؤسسة الملكية؛ حيث دعا الراحل، الملك الحسن الثاني، في خطاب 20 أغسطس/آب 1994، إلى "ضرورة العناية بالأمازيغية وتدرسيها بالتعليم الابتدائي على الأقل". كما كانت مناسبة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا، صيف 1993، حيث وقّعت جمعيات أمازيغية مذكرة حول الحقوق الثقافية الأمازيغية ووجهتها إلى المؤتمر العالمي، إضافة إلى توجيه مذكرة مشابهة للأحزاب السياسية والحكومة والبرلمان في نفس التوقيت، وتأسس إثرها المجلس الوطني للتنسيق بين الجمعيات الأمازيغية بالمغرب، في فبراير/شباط 1994.

وقد شكّل اشتغال المغرب على إعداد الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي صدر سنة 1999 فرصة سانحة للحركة الأمازيغية لتجديد مطلبها في تعزيز وضع الأمازيغية في منظومة التربية والتكوين؛ وهو ما حدث حيث أدرجت باعتبارها واقعًا وطنيًا ضمن أوراق الملف اللغوي في الدعامة التاسعة (تحسين تدريس اللغة العربية واستعمالها وإتقان اللغات الأجنبية والتفتح على الأمازيغية) وخاصة البنود 115 و116 و135، وقد تلاه الكتاب الأبيض حول المناهج التعليمية الذي قرر إحداث حصة لتعلم اللغة الأمازيغية في التعليمين الأولي والابتدائي.

كما شكّل الواقع السياسي المترتب على حكومة التناوب التوافقي سنة 1998، فرصة مهمة لتحريك عجلة إدماج الأمازيغية بالنظر للفرص التي أتاحتها الانفتاح الجزئي للأجواء السياسية من إعطاء نفس جديد لعملية إدماج الأمازيغية. كما لعب "البيان الأمازيغي"(7)، سنة 2000، للأستاذ محمد شفيق دورًا مهمًا في هذا الصدد، والذي وقّعه أكثر من مئتين من المثقفين المغاربة، وأودع لدى الحكومة المغربية. لتتوالى بعدها الإشارات السياسية من أعلى سلطة في البلاد، خاصة في خطاب "العرش" لسنة 2001، والذي يمكن اعتباره خطابًا مرجعيًا مهمًا في تعزيز مكانة الأمازيغية، وقد جرى بموجب خطاب "العرش"، 2001(8)، إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية(9).

ومما جاء في نص هذا الخطاب: "حرصًا منّا على تقوية دعائم هويتنا العرقية؛ واعتبارًا منّا لضرورة إعطاء دفعة جديدة لثقافتنا الأمازيغية، التي تشكّل ثروة وطنية، لتمكينها من وسائل المحافظة عليها والنهوض بها وتنميتها؛ فقد قررنا أن نُحدِث، بجانب جلالتنا الشريفة، وفي ظل رعايتنا السامية، معهدًا ملكيًا للثقافة الأمازيغية".

وكذلك خطاب الملك بأجدير، 2001(10)، الذي أكد فيه الملك على: "أن الأمازيغية، التي تمتد جذورها في أعماق تاريخ الشعب المغربي، هي ملك لكل المغاربة بدون استثناء، وعلى أنه لا يمكن اتخاذ الأمازيغية مطية لخدمة أغراض سياسية، كيفما كانت طبيعتها".

كما اعتبر جلالتة "... النهوض بالأمازيغية مسؤولية وطنية، لأنه لا يمكن لأية ثقافة وطنية التنازل لجذورها التاريخية. كما أن عليها، انطلاقاً من تلك الجذور، أن تفتح وترفض الانغلاق، من أجل تحقيق التطور الذي هو شرط بقاء وازدهار أي حضارة".

كما كان لتأسيس هيئة التحكيم المستقلة في عام 1999، وهيئة الإنصاف والمصالحة في 2004، وما ترتب عليها من إطلاق مسار العدالة الانتقالية، دور بارز في تعزيز الجهود الحقوقية للنهوض بالأمازيغية باعتبارها مسؤولية وطنية مشتركة، وملكاً لجميع المغاربة دون استثناء.

مكتسبات مهمة للترصيد

يعتبر دستور 2011، بمنزلة الوثيقة المهمة في مسار تعزيز حضور الأمازيغية وتحسين إدماجها في الفضاء العام، حيث نص الفصل 5 من الدستور على أن "الأمازيغية تُعد أيضاً لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيداً مشتركاً لجميع المغاربة من دون استثناء، ويحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلاً بوظيفتها بصفتها لغة رسمية" (11). كما جرى بموجب الدستور إصدار القانون التنظيمي 26.16 المتعلق "بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية". وقد تضمن إجراءات مهمة ستسهم في عملية الإدماج القوي والفعلي للأمازيغية في مختلف مناحي الحياة العامة وفي المجالات الحيوية، كالتعليم والإعلام والقضاء وغيرها. كما جرى أيضاً بموجب الدستور إصدار القانون التنظيمي 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، والذي يعتبر مؤسسة وطنية مرجعية في مجال السياسة اللغوية والثقافية. كما تضمن القانون، الإطار رقم 51.17، إجراءات مهمة في مجال تعزيز وضع الأمازيغية في مجال التعليم كإستراتيجية؛ حيث نصّ على تطوير وضع اللغة الأمازيغية في المدرسة، ضمن إطار عمل وطني واضح ومتناغم مع أحكام الدستور، باعتبارها لغة رسمية للدولة، ورصيداً مشتركاً لكل المغاربة بدون استثناء. كما أن من بين الوثائق المرجعية في هذا الصدد، يمكن التذكير بما تضمنه البرنامج الحكومي لكل من الولايتين الحكوميتين 2012-2016، و2017-2021.

وتأتي وجهة استحضار هذين البرنامجين دون غيرهما، من سبب رئيس هو أن الأمازيغية اكتسبت صفة اللغة الرسمية في دستور 2011، لذا سنحاول مساءلة ما تضمنه كل من البرنامجين لتنزيل هذا المعطى الدستوري المهم. لقد نص البرنامج الحكومي للولاية الأولى 2012-2016 (12)، في النقطة الثانية من المحور الأول الخاص بـ"تعزيز الهوية الوطنية الموحدة وصيانة تلاحم وتنوع مكوناتها والانفتاح على الثقافات والحضارات"، (نص) على "إطلاق سياسة لغوية مندمجة لتقوية النسيج اللغوي الوطني والانفتاح على اللغات الأجنبية، انطلاقاً مما أقرّه الدستور من توجهات واضحة في هذا المجال تقتضي تنزيلاً تشاركياً يركز على تقوية اللغتين الوطنيتين الرسميتين، العربية والأمازيغية، في إطار يحفظ الوحدة ويضمن التنوع وذلك بالعمل على تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية عبر وضع قانون تنظيمي يحدد كفاءات إدراج الأمازيغية وإدماجها في التعليم والحياة العامة.

كل هذا مع صيانة المكتسبات المحققة ووفق جدول زمني تراعي المجالات ذات الأولوية، واعتماد منهجية تشاركية مع مختلف الفاعلين في مجال النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين، مع تعزيز دور المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية باعتباره مؤسسة وطنية فاعلة في هذا المجال، وإعادة النظر في اختصاصاته على ضوء إحداث المجلس الوطني للغات والثقافات المغربية.

أما البرنامج الحكومي للولاية الحكومية 2017-2021 (13)، فقد أكد في النقطة السابعة من المحور الرابع الخاص بتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي، على "تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية للقيام بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية، عبر اعتماد القانون التنظيمي المتعلق بها والإسراع في تنزيله وفق منهجية تشاركية مع مختلف الفاعلين في مجال النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين، وتعزيز المكتسبات في مجال النهوض بالأمازيغية في التعليم والإعلام".

جهود حكومية لتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي

بالنظر إلى أن القانون التنظيمي 26.16، صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 26 سبتمبر/أيلول 2019، لذلك سنقوم بجرد لأهم الإجراءات التي نعتبرها جوهرية وتصب في اتجاه التنزيل الفعال للقانون التنظيمي، ومن أبرزها، صدور منشور رئيس الحكومة بتاريخ 28 يونيو/حزيران 2018، والقاضي بتدريس الأمازيغية بخمسة معاهد عليا، وهي: المعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي والمعهد العالي لمهن السمع والبصر والسينما والمعهد العالي للإعلام والاتصال، التابعة لوصاية وزارة الثقافة، بالإضافة للمعهد العالي للقضاء التابع لوصاية وزارة العدل، إضافة للمدرسة الوطنية العليا للإدارة التابعة لوصاية رئيس الحكومة.

كما أن من بين الإنجازات منشور رئيس الحكومة بتاريخ 30 أكتوبر/تشرين الأول 2018 والقاضي بإلزامية استعمال اللغة الأمازيغية والعربية بالإدارات العمومية. كما يمكن اعتبار تعديل مرسوم جائزة المغرب للكتاب (14) بتوسيع أصنافها لتشمل لأول مرة جائزة المغرب التشجيعية للإبداع الأدبي الأمازيغي وجائزة المغرب التشجيعية في الدراسات في مجال الثقافة الأمازيغية، أحد أهم الإنجازات في هذا المجال.

إننا، ونحن نشير لعدد من الإنجازات التي باشرتها السلطات الحكومية في هذا الصدد، يهمننا التأكيد على أن جهود تفعيل الطابع الرسمي لا تزال أمامها أعمال مهمة تحتاج الانكباب عليها، والعمل على مأسسة الاشتغال فيها، بأفق استراتيجي مندمج.

آفاق إدماج الأمازيغية

إن أهم أفق يمكن الاشتغال عليه في هذا السياق هو العمل على تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي 26.16، لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والحرص على تتبع تنفيذ المخطط الحكومي المندمج ذي الصلة ببيان إدماج الأمازيغية في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية. عن طريق تفعيل أمثل لعمل اللجنة الوزارية الدائمة المكلفة بتتبع تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية (15)، إضافة إلى تفعيل عمل اللجان الموضوعاتية والمتخصصة المحدثة لديها، وهي كما يلي:

- لجنة التتبع: تنسق أعمالها وزارة الثقافة والشباب والرياضة.
- لجنة الشؤون القانونية: تنسق أعمالها الأمانة العامة للحكومة.
- لجنة الشؤون الإدارية والمالية: تنسق أعمالها وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.
- لجنة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي: تنسق أعمالها وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

وتعتبر هذه اللجان الموضوعاتية آلية مهمة لتسهيل عمل اللجنة الوزارية الدائمة، وتتمثل مهمتها الأساسية في الانكباب على دراسة مختلف القرارات التي من المزمع عرضها على اللجنة قصد الاعتماد والمصادقة، كما أنها بحكم تركيبها المتنوعة والتي تضم مختلف القطاعات الحكومية ذات الصلة، فإنها تضمن التقائية في السياسات العمومية ذات الصلة بموضوعها. كما يتطلب تفعيل هذا الورش ضرورة التعجيل بإعداد مخطط تشريعي شامل، لملاءمة الترسانة القانونية مع مقتضيات القانون التنظيمي 26.16، حيث توجد عدة قوانين في مختلف القطاعات تحتاج -وباستعجال- مراجعة إما شاملة أو جزئية. إن التوفر على وثيقة بهذا الحجم والأهمية هو الكفيل بعقلنة الزمن التشريعي، وهو ما يقتضي من المؤسسة البرلمانية المغربية، العمل على أن تكون في أتم الجاهزية لتسريع وتيرة مناقشة والمصادقة على مشاريع القوانين التي تعدها الحكومة، ولم لا يكون للبرلمان إسهام في تقديم مقترحات قوانين تسهم في هذا المسار؟

كما أن آفاق تفعيل هذا العمل الوطني والإصلاحي المهم، يقتضي من الحركة المدنية الأمازيغية الحرص على الخروج من خطاب النضال نحو خطاب الاقتراح للتنزيل، وهنا لا مندوحة عن القول بأن أهم ما تحقق للأمازيغية هو في مجمله راجع لنضالات الحركة

الأمازيغية، والتي كان لها شرف السبق في الترافع عن القضية الأمازيغية، بنقّس نضالي وسياسي، هذا الخطاب الذي نعتقد في نظرنا أنه استطاع تحقيق ذروة أهدافه والمتمثل في دسترة اللغة الأمازيغية كلغة رسمية للمملكة المغربية إلى جانب اللغة العربية. ولكل هذا، فإن المطلوب الآن من الحركة المدنية هو مواكبة كل هذه الجهود الرسمية بالنقد البناء، والترافع المستمر، لتجويد كل الإجراءات ذات الصلة بتفعيل بنود القانون التنظيمي.

إضافة لما سبق، فإن من آفاق هذا المشروع هو دعم جهود المغرب في تعزيز التعدد اللغوي والثقافي، عبر عدة واجهات من أبرزها استثمار الهوية المتقدمة لإطلاق جهوية ثقافية، تثمّن الموروث الثقافي وتدفع به نحو الوطنية ومن ثمّ العالمية. إضافة لإطلاق ولادة جديدة لقناة "تمازيغت" عبر تعزيز دورها إلى جانب الإذاعة الأمازيغية بغرض تثمين وتنمية اللغة والثقافة الأمازيغيتين، عبر مراجعة دفاتر التحملات والتي من الضروري أن تلزم الشركة "في إطار مهام المرفق العام المنوطة بها بتقديم مساهمة متميزة عبر قناة "تمازيغت" لتثمين وتنمية ونشر الثقافة واللغة الأمازيغيتين، باعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من الثقافة والحضارة المغربيتين ورصيداً مشتركاً لكل المغاربة". مع العمل على توسيع الإنتاج السمعي البصري الوطني بالأمازيغية، ليشمل كل من الإنتاج المبتوث على "تمازيغت"، سواء الذي تنتجه الشركة بمفردها أو بشراكة مع غيرها أو حازت حقوق بثه.

خاتمة

إن المواطنة هي انتماء الإنسان إلى دولة بالمعنى الحديث، وعلاقات اجتماعية بين الفرد والدولة والمشاركة في الحقوق والواجبات، فهي الناظم لعلاقة المواطنين فيما بينهم ضمن دائرة الدولة، وهي تستند إلى مبدأ الحرية والمساواة وجوهر العدالة. وعليه، فلزاماً على الدولة العمل لإيصال شعور الانتماء إلى مواطنيها ومعالجة مختلف المشكلات المرتبطة بها والتي لا تكون بالقمع أو الإهمال ولا بالانفصال بقدر ما هي بتكريس المواطنة بالحقوق والالتزام والانفتاح والتنوع. فبعد انتظام الدول في منظمة الأمم المتحدة أصبح الشأن اللغوي ضمن اهتمامات المنظمة والدول الأعضاء. أفردت لذلك العديد من الصكوك والقرارات، سواء لتدبير الشأن اللغوي الداخلي للمنظمة، باعتبارها الفضاء الدبلوماسي الأكثر نشاطاً واتساعاً في العالم أو لتدبير حقوق الأفراد والجماعات في علاقتهم مع دولهم، محاولة بذلك التأثير على سياسات الدول الأعضاء في هذا المجال وأحدثت في منظومة الأمم المتحدة مجموعة من الآليات الحمائية وأنتجت سيلاً من الآراء والإعلانات والاجتهادات ذات الصلة.

إن من أهم الخلاصات الكبرى التي يمكن استخلاصها من هذه المقالة هي أن تدبير الهندسة اللغوية، يقتضي الوعي بشروط التدبير الواعي للغات ضمن الفسيفساء اللغوية التي يزخر بها أي بلد، وليس بجديد التأكيد على أن عدداً من التجارب الدولية استطاع أن ينجح بشكل مقدر في هذا المجال الحيوي.

إن هذا التدبير الناجح للغات ضمن الهندسة اللغوية الوطنية هو الكفيل بوقف الفوضى اللغوية، والعمل على رسم معالم تدبير ناجح، لوضع اللغات وخلق نموذج يراعي مكانة اللغات الوطنية وما تستلزمه من عناية ووضع اعتباري، ودورها المحوري في دينامية الهوية والانتماء، مع الانفتاح الواعي والناجع على اللغات الأجنبية، باعتبارها مفاتيح للانفتاح والاستفادة من الآخر. ويحسن في هذا السياق التأكيد على أن سنّ ترسانة قانونية توطّر هذا المجال، يعتبر مدخلاً رئيساً لتوفير الحماية القانونية وسن تدابير استراتيجية لتدبير الوضع اللغوي، وبمكنا القول: إن القانون التنظيمي 26.16، الذي أشرت إليه آنفاً، يمكن اعتباره مدخلاً ولبنة في هذا الاتجاه.

* د. يحيى شوطي، باحث مغربي، متخصص في اللسانيات الاجتماعية والتخطيط اللغوي.

مراجع

- (1) الأمازيغية في دولة الحق والقانون: قراءة في التعدد اللغوي على ضوء المرجعيات الدولية لحقوق الإنسان والتشريع المغربي، التجاني الهمزوي، أزطا أمازيغ، 2017، ص 16.
- (2) العدالة اللغوية في المجتمع المغربي، أحمد عزوز ومحمد خاين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2014، ص 4.
- (3) أُعلن عن مشروع المراجعة الدستورية في الخطاب الملكي لـ9 مارس/آذار 2011، وجرى اعتماده بعد استفتاء أجري يوم 1 يوليو/تموز 2011، ونُشر بالجريدة الرسمية عدد 5964، بتاريخ 30 يوليو/تموز 2011، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/أيلول 2021):
<https://bit.ly/3CVreyJ>
- (4) صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 26 سبتمبر/أيلول 2019، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/أيلول 2021):
<https://bit.ly/3AUHuiN>
- (5) صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 2 أبريل/نيسان 2020، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/أيلول 2021):
<https://bit.ly/3kSORLT>
- (6) يعتبر وثيقة مرجعية مؤسسة لمسار جديد في تاريخ الحركة الأمازيغية جرى التوقيع عليه سنة 1991، بمدينة أكادير (وسط المغرب)، من طرف ست جمعيات مهتمة آنذاك بالشأن الأمازيغي، ولمزيد من التفاصيل حوله، يمكن مراجعة مقالتنا الموسومة بـ"الأمازيغية بعد ربع قرن من ميثاق أكادير"، الجزيرة نت، 31 مايو/أيار 2017، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/أيلول 2021):
<https://bit.ly/3ml0Qn9>
- (7) محمد شفيق، (2000)، بيان بشأن ضرورة الاعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب، منشورات مؤسسة تاوالت، مارس/آذار 2000، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/أيلول 2021):
<https://bit.ly/3ihez19>
- (8) يمكن الاطلاع على نص الخطاب كاملاً، موقع البوابة الوطنية، 28 مارس/آذار 2013، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/أيلول 2021):
<https://bit.ly/3sXQMHC>
- (9) المعهد مؤسسة وطنية تم إنشاؤها بموجب ظهير ملكي، وقد تم الإعلان عنها في الخطاب الملكي لذكرى العرش لسنة 2001، بمقتضى الظهير الشريف رقم 1-01-299 (17 أكتوبر/تشرين الأول 2001)، نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2001، (تاريخ الدخول: 21 سبتمبر/أيلول 2021):
<http://www.ircam.ma/?q=ar/node/4670>
- (10) نفس الإحالة المذكورة في الهامش رقم 8.
- (11) يمكن الرجوع للفصل الخامس من الدستور، والذي نشر بالجريدة الرسمية عدد 5964، بتاريخ 30 يوليو/تموز 2011، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/أيلول 2021):
http://www.sgg.gov.ma/Portals/1/lois/constitution_2011_Ar.pdf
- (12) يمكن الاطلاع على النسخة الأصلية للبرنامج الحكومي، البوابة الوطنية، يناير/كانون الثاني 2012، (تاريخ الدخول: 25 سبتمبر/أيلول 2021):
<https://bit.ly/2Y13xq5>
- (13) يمكن الاطلاع على النسخة الأصلية للبرنامج الحكومي 2016-2021، البوابة الوطنية، 6 يوليو/تموز 2021، (تاريخ الدخول: 25 سبتمبر/أيلول 2021):
<https://bit.ly/3mbHox2>
- (14) تم إحداث هذه الجائزة بموجب المرسوم رقم 2.05.830 الصادر في 26 من رمضان 1427 (19 أكتوبر/تشرين الأول 2006)، وقد عرف تعديلات عن طريق كل من المرسوم رقم 2.08.544 الصادر في 24 من رجب 1430 (17 يوليو/تموز 2009)، والمرسوم رقم 2.12.554 الصادر في 3 صفر 1434 (17 ديسمبر/كانون الأول 2012)، وآخرها المرسوم رقم 2.18.90 الصادر في 25 من جمادى الآخرة 1439 (14 مارس/آذار 2018)، وهو الذي شمل لأول مرة إدراج الأمازيغية.
- (15) تم إحداث هذه اللجنة الوزارية بموجب المرسوم رقم 2.20.600 الصادر في 19 من المحرم 1442 (8 سبتمبر/أيلول 2020) المحدث لها.

انتهى